



انعكاس تقييم المدقق الخارجي لاستثمارية المصارف الخاصة من خلال تبني انموذج Sherrod على قبول التدقيق/ دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

م.م علي خضير عباس الفلاحي

الجامعة التقنية الوسطى،

الكلية التقنية الإدارية- بغداد

ali.Khudair99@mtu.edu.iq

المستخلص

تعد استثمارية الوحدة الاقتصادية من الفروض المحاسبية المهمة، ونظرا لأهميتها للعديد من الأطراف المستخدمة للتقارير المالية التي يصعب عليها التنبؤ باستثمارية الوحدة، لجأت الهيئات المهنية المهمة في التدقيق إلزام المدققين الخارجيين بفحص الاستثمارية. يتمثل الجانب الأساس من مشكلة البحث في صياغة التساؤل الاتي ما هي المؤشرات المستندة الى انموذج Sherrod، التي يمكن للمدقق الاستفادة منها في فحص وتقييم استثمارية المصارف العراقية الخاصة؟ وما هي الاجراءات التي ستعتمد لعملية التقييم. بُنِيَ البحث على الفرضية الاتية "يساعد استعمال المدقق لمؤشرات انموذج Sherrod في تقييم الاستثمارية لبعض المصارف العراقية، مما يساهم في اتخاذ قرار قبول التدقيق وتصميم اجراءات تدقيق معززة لعملية الفحص". هدفت البحث توضيح دور المدقق في وضع اجراءات أساسها احتساب مؤشرات مستندة الى انموذج Sherrod، دعما لاجراءات التدقيق المخططة. قام الباحث بإعداد الجانب العملي للبحث من خلال إجراء دراسة تحليلية على عدد من المصارف العراقية الخاصة "مصرف الائتمان العراقي، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية"، بإعتماد إنموذج معد لغرض تحليل الاستثمارية، وإتخاذ قرار قبول او رفض الوحدة محل التدقيق. توصلت الدراسة الى أن الادارة هي المسؤولة عن تقييم الاستثمارية، أما دور المدقق هو تقييم مدى صحة التقييم الذي أجرته الادارة، من خلال مجموعة من الاجراءات في حالة وجود شك يهدد الاستثمارية بناء على مؤشرات واردة في انموذج Sherrod، فضلاً عن جمع أدلة اثبات كافية حول الاستثمارية، تدعم رأيه.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارية، انموذج Sherrod، المصارف العراقية الخاصة، المدقق.



Reflection of the external auditor's assessment of the continuity of private banks by adopting the Sherrod model on audit acceptance

Assistant Lecture .Ali Khudair Abbas Al-Falahi
Middle Technical University,
Technical College of Administration , Baghdad

Abstract

The continuity of an economic entity is an important accounting assumption. Given its importance to many users of financial reports, who find it difficult to predict the entity's continuity, professional bodies concerned with auditing have required external auditors to conduct a continuity assessment. The main aspect of the research problem is to formulate the following question: What are the indicators based on the Sherrod model that the auditor can use to examine and evaluate the continuity of Iraqi private banks? What procedures will be adopted for the assessment process? The research is based on the following hypothesis: "The auditor's use of Sherrod model indicators helps in assessing the continuity of some Iraqi banks, which contributes to the decision to accept the audit and the design of audit procedures that enhance the examination process." The research aimed to clarify the role of the auditor in developing procedures based on calculating indicators based on the Sherrod model, to support the planned audit procedures. The researcher prepared the practical aspect of the research by conducting an analytical study on a number of private Iraqi banks (Iraqi Credit Bank, Middle East Investment Bank, Kurdistan International Islamic Bank for Investment and Development), adopting a model designed for the purpose of analyzing continuity and making the decision to accept or reject the entity under audit. The study concluded that management is responsible for assessing continuity, while the auditor's role is to assess the validity of the assessment conducted by management through a set of procedures in the event of doubt threatening continuity, based on indicators included in the Sherrod model, in addition to gathering sufficient evidence regarding continuity to support his opinion.

Keywords: Continuity, Sherrod model, Iraqi private banks, auditor.

**1- المنهجية العلمية****1-1. المقدمة**

بسبب الأزمات الاقتصادية وانهيار بعض كبريات الشركات الأميركية والاسيوية، تزايد الاهتمام بمهام واجراءات المدقق، لتحديد وضعية الوحدة المالي على الاستمرار للفترة القادمة. إذ يُعد فحص استمرار الوحدة بانشطتها من الأمور المهمة بالنسبة للعديد من الأطراف، لذا استوجب تقييم مدى القدرة على الاستمرار في السوق. وقد ألزمت الهيئات المهنية في مجال التدقيق، المدقق بتقييم قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها في المستقبل. يضم البحث اربعة اجزاء، خصص الاول لعرض منهجية البحث، وتناول الثاني الجانب النظري من خلال عرضه لنظرة عامة عن مفهوم الاستمرارية في التدقيق وانموذج Sherrod. اما الثالث فقد عرض الجانب التطبيقي للبحث من خلال إستعمال انموذج Sherrod لتقييم استمرارية المصارف موضوع البحث. في حين عرض الجزء الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

2-1. مشكلة البحث

يُعد المدقق احد الجهات التي تقيم استمرارية الوحدات الاقتصادية، كجزء من إتخاذ قرار التدقيق وتنفيذ اجراءات التدقيق وحسب متطلبات المعايير الدولية للتدقيق وتلبية متطلبات مسؤولياته المهنية من جهة، والمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقييم محافظة الوحدة الاقتصادية على مواردها من جهة اخرى. يمكن صياغة مشكلة البحث بالآتي: ما هي المؤشرات المستندة الى انموذج Sherrod، التي يمكن للمدقق الاستفادة منها في فحص وتقييم استمرارية المصارف العراقية؟ وما هي الاجراءات التي ستعتمد لعملية التقييم وانعكاسها على قبول او رفض مهمة التدقيق؟، وهل هناك دور فاعل للمدقق في الابلاغ من خلال تقريره عن عدم إستمرارية الوحدات.

3-1. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على إجراءات المدقق التي يمكن أن يتبعها، في تقييم استمرارية الوحدات محل التدقيق، مما ينعكس ايجابا في تعزيز عملية التدقيق، من خلال قبول او رفض مهام التدقيق.

4-1. أهداف البحث

الاهداف النظرية :

(1) توضيح مفهوم استمرارية المصارف واهمية تقييم المدقق الخارجي



(2) التعرف على تأثير تقييم المدقق الخارجي لاستمرارية المصارف الخاصة

(3) التعرف على انموذج Sherrod وكيفية دعم اجراءات التدقيق

الاهداف العملية :

(1) تطبيق انموذج Sherrod لتقييم استمرارية المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

(2) تحليل البيانات المالية للمصارف واختبار فعالية النموذج في التقييم الدقيق

(3) توضيح دور المدقق في وضع اجراءات أساسها احتساب مؤشرات مستندة الى انموذج Sherrod، دعما لاجراءات التدقيق المخططة

(4) تقديم التوصيات للمصارف المستهدفة لتحسين استمراريته

5-1. فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية

الفرضية الاولى : امكانية استخدام نموذج البحث في فحص المدقق لتقييم الاستمرارية

الفرضية الثانية : توجد علاقة بين فحص المدقق لتقييم الاستمرارية من قبل الادارة وبين قبول التدقيق"

6-1. حدود البحث

الحدود الزمانية والمكانية للبحث كالآتي:

1. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية بالسنوات (2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022).

2. الحدود المكانية: تم اختيار عدد من المصارف العراقية الخاصة، لتحليل تقاريرها المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية (مصرف الائتمان العراقي، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية).

7-1. أسلوب البحث

تم اعتماد الاسلوب الاستقرائي في الجانب النظري من البحث بالاستناد إلى المراجع والمصادر والدراسات والبحوث العراقية والعربية ذات العلاقة والمعلومات. اما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة استقرائية تحليلية في تقارير مالية منشورة من قبل بعض المصارف العراقية الخاصة. 8-1. الدراسات السابقة

**(1) دراسة (حسين ، 2024)**

يهدف البحث للتعرف على دور المدقق الخارجي في الحد من التحريفات الجوهرية وانعكاساتها على تقرير مراقب الحسابات ، ومامدى مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي على اكتشاف حالات الفساد المالي والتزامه بمبدأ السرية تجاه الشركة التي يدققها ، استخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي للدبيات والنشرات ، توصل البحث الى استنتاجات اهمها : ان تقرير المدقق حول البيانات المالية يتطلب ان ينص بشكل واضح على راي المدقق فيما اذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة لكافة النواحي الجوهرية للتقارير المالية.

(2) دراسة (البزوني ، 2024)

هدف البحث لتقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة العراقية باستخدام نموذج بنكوميتر المقدم من قبل صندوق النقد الدولي واعتمد البحث على ستة مؤشرات مالية لعشرة مصارف واستخدم Z Score والتحليل المالي للقوائم المالية ، توصل البحث الى استنتاجات اهمها : ان جميع المصارف ضمن العينة سجلت مستوى مرتفع في الحد الاعلى لنموذج تقييم الاداء وانها في وضعية مالية سليمة .

(3) دراسة (محمود ، 2022)

يهدف البحث لاجراء التحليل المالي باستخدام نموذج Sherrod للمصارف الخاصة وقدرة الانموذج على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف ، تم تطبيق الدراسة على مجموعة مصارف خاصة مصرفين مدرجين في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2015-2019 ، توصلت الدراسة لمجموعة استنتاجات اهمها : ان هنالك قدرة عالية لنموذج Sherrod على التنبؤ بالفشل المالي لمصرف الشرق الاوسط للاستثمار وان هنالك تدني ملحوظ لاداء المصرف خلال المدة.

(4) دراسة (Hauser& Longo, 2022)

هدف البحث لتحديد تقييم اداء المصارف وفقا لانموذج Sherrod ، وكيفية انعكاس الازمات المالية على تأثير اداء المصارف واختيرت 32 مصرفا خاصا وتم اجراء التحليل المالي للاداء المالي وتوصلت الدراسة لمجموعة استنتاجات اهمها : يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على انموذج Sherrod من اجل تقييم الاستمرارية وذلك بالاعتماد على مجموعة مؤشرات مالية وان هناك صعوبة في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي.



(5) دراسة (Shamria, 2019)

يهدف البحث للتعرف على الفشل المالي والقدرة على التنبؤ باستخدام نموذج Sherod ، . وقد أجريت هذه الدراسة على مصرف بابل في القطاع المصرفي الخاص العراقي لغرض تحديد مدى نجاحه وبقائه في بيئة العمل، وتضمنت تحليلاً مالياً لبياناته للفترة (2011-2015). وفي نهاية التحليل، توصل البحث الى استنتاجات اهمها ضرورة اعتماد المصارف في تحليلها المالي على نموذج (Sherrod) لمعرفة نشاطها الائتماني ومن ثم معرفة نتائج أعمالها.

(6) تميز البحث عن الدراسات السابقة

- أ. لم توجد دراسات كثيرة تتناول تقييم تقرير المدقق الخارجي باستخدام نموذج Sherod
- ب. اختلاف مدرة تطبيق البحث واختلاف العينة في الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية
- ت. لم تدرس الدراسات السابقة المصارف على انفراد وتقوم باجراء تقييم لاجراءات المدقق الخارجي باستخدام النموذج

2. الاطار النظري للبحث

2-1. نظرة عامة عن مفهوم الاستمرارية في التدقيق

تطورت عملية التدقيق من عمليات التدقيق اليدوية التقليدية للوثائق الورقية إلى التدقيق القائم على الكمبيوتر، والتقدم نحو بيئة تدقيق مستمرة إلكترونية بلا ورق وفي الوقت الفعلي (Brás et al., 2024:3) واجه القطاع المصرفي العديد من التحديات في السنوات الأخيرة، مستجيباً للحوافز والضرورات المتعلقة بالتقدم التكنولوجي وتقلبات السوق والتدقيق التنظيمي والعام المتزايد. منذ الأزمة المالية لعام 2007، والمعروفة باسم أزمة الرهن العقاري عالي المخاطر، أصبحت وظيفة التدقيق في المؤسسات المصرفية أكثر أهمية بشكل كبير. تتمثل مهمتها الأساسية في التخفيف من مخاطر الخسائر المحتملة أو الفعلية، وبالتالي تعزيز ملف مخاطر المؤسسة (Zinca, 2016: 5). تتعرض إدارات التدقيق الداخلي لضغوط متزايدة للاستفادة من التكنولوجيا لأتمتة تحديد الاستثناءات و/أو الشذوذ واختبار الرقابة (IAA, 2019: 1). وتلتزم وظائف التدقيق الداخلي (IAFs) في الغالب بمناهج التدقيق التقليدية، ولم يتحقق الانتقال إلى نموذج التدقيق المستمر بشكل كامل في معظم المؤسسات (Brás et al., 2024:3).



تُعَدّ الوحدة مستمرة، حتى تستنفذ الموارد والموجودات التي تمتلكها، وأن نشاطها يُعَدّ مستمراً، ولا علاقة له بالعمر الطبيعي للملاك (عبد العزيز، 2021: 213). إذ يمكن تقسيم شك المدقق في استمرارية الوحدة الى الآتي (المومني والشويات، 2008: 232):

1. التعثّر المالي: عدم القدرة على سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة، أو سداد القروض، أو الإيفاء بالديون.

2. الفشل المالي: عدم قدرة الوحدة على دفع ديونها في موعد استحقاقها (الحمداني والقطان، 2013: 452)

وهناك من يرى وجود اسباب اخرى تعزز شك المدقق في الاستمرارية اهمها الآتي (سلمان، 2022: 25).

1. أسباب إدارية. عدم قدرة الإدارة على متابعة إنجاز الموظفين لمهامهم، بالإضافة إلى غياب الأفراد الأكفاء والصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للوحدة وتغليب المصالح الخاصة، وضعف إدارة الوحدة وعدم كفاءتها، وضعف الجانب الرقابي، واختيار فريق عمل ضعيف ليس له المرونة والقدرة على التغيير (الدوغجي، 2003: 5)

2. الأسباب التسويقية. صغر حجم السوق المحلي، وإغراق السوق بالخدمات المصرفية الأجنبية، والمنافسة الشديدة في السوق وعدم القدرة على مواجهتها، وضعف المهارات التسويقية وعدم الاختيار المناسب لمكان التسويق والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة (خشارمة، 2007: 303).

3. الأسباب الفنية. وجود ضعف في إعداد دراسة الجدوى للمشاريع منذ البداية ووجود أخطاء بالعملية التشغيلية مما ينتج عنه منتج ليس بالجودة المطلوبة وقد تستخدم الوحدة أساليب ووسائل تكنولوجية غير متطورة ولا تتناسب مع الجودة المطلوبة بالمنتج المطلوب إنتاجه وعدم توافر مهارات عالية للعمالة وينتج عنه تدني النوعية وانخفاض مستوى المبيعات (الجنابي، 2007: 11).

4. الأسباب المالية. وجود خلل في الهيكل المالي للمصرف الذي قد يرجع إلى عدم كفاية رأس المال للوفاء بكل المتطلبات الاستثمارية، وعدم كفاية الفوائض المالية المتبقية بعد التوزيعات للقيام بتمويل التوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها، وضعف السيولة، واستخدام الائتمان في أغراض غير التي منح من أجلها مما يؤثر سلباً في السيولة اللازمة (النعماني، 2006: 29).



2-2. نظرة عامة عن انموذج Sherrod

نظراً للمخاطر التي تتعرض لها مشاريع الاستثمار وتفاوت درجات هذه المخاطر وتأثيرها المباشر على بقاء واستمرار هذه الشركات في بيئة الأعمال وحالات التصفية والإفلاس، فقد بحث العديد من المتخصصين عن سبل تمكن إدارات هذه الشركات من العمل على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، ومن النماذج التي يتم من خلالها التنبؤ بالنسب المالية هو نموذج (Sherrod) (Shimari, 2019) (14): يُعد انموذج Sherrod، أحد النماذج التي يمكن للمدقق الاستعانة بها لفحص إستمرارية الوحدات الاقتصادية (حليح وكريم، 2016: 149)، مما ينعكس على تقييم قدرتها على الاستمرار في نشاطها لسنة واحدة قادمة (كريم، 2015: 55). يعتمد هذا الانموذج على ستة مؤشرات مستقلة، فضلاً عن الأوزان النسبية لمعاملات وظائف التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات وفقاً للمعادلة الآتية (الحسنوي والعذاري، 2021: 6):

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6 \dots 1)$$

ويلاحظ من المعادلة أعلاه، أن أعلى وزن نسبي أعطي لمتغيرات السيولة، ويرجع السبب في ذلك إلى الأهداف التي سعى هذا النموذج لتحقيقها والمتمثلة بتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض، وتقييم قدرة الوحدات على البقاء والاستمرار لمعرفة مدى قدرتها على القيام بأنشطتها في المستقبل. يضم الانموذج المتغيرات الآتية (الجنابي، 2019: 14)، (عباس، 2018: 58-59)

X_1 : رأس المال العامل / إجمالي الموجودات. تعبر هذه النسبة عن الأهمية النسبية للموجودات المتداولة قياساً بإجمالي الموجودات، فهي تنظر في خصائص السيولة والحجم. وبذلك فهي تقيس القدرة على تلبية الالتزامات المالية عند الاستحقاق، وعادة ماتستعمل عند دراسة مشاكل السيولة إذ أثبتت هذه النسبة أنها الأكثر قيمة من بين نسب السيولة الأخرى (نسبة التداول و/أو نسبه السيولة السريعة)، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنها عدت أقل النسب إسهاماً في التمييز بين الوحدات الفاشلة وغير الفاشلة. وإن رأس المال العامل هو مفهوم كمي لنسبه التداول ويمثل الفرق بين الموجودات والمطلوبات المتداولة (شنوف، 2014: 28)، ويشير رأس المال العامل الإيجابي إلى قدرة الوحدة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتوفير فائض من السيولة لتطوير أعمالها، في حين أن انخفاض الموجودات المتداولة نسبه إلى المطلوبات المتداولة وبالتالي انخفاض قيمة رأس المال العامل يزيد من المخاطر المالية ويكون مؤشراً على وجود مشكلة في طريقة عمل الوحدة.



X2: الموجودات المتداولة / إجمالي الموجودات. تقيس هذه النسبة مقدار النقد وما في حكمه من الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل المتوفرة لدعم الموجودات (سامي، 2012: 99)، فهي تعدّ أداة هامة لإدارة السيولة، فالكثير من مؤسسات التمويل الصغيرة التي تملك القليل من النقد، وتفضل وضع موجودات سائلة في الاستخدام. ويمكن لهذا النهج أن يفضي إلى نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات قريبه من الصفر. في حين أن إنتاجية الموجودات مهمة، في أزمة السيولة، يمكن أن تكون نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات خطرة على الصحة المالية والبقاء على قيد الحياة.

X3: حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات. تعكس هذه النسبة مدى مساهمة المالكين في إجمالي موجودات الوحدة وكلما ارتفعت النسبة كلما زادت ضمانات الدائنين، فهي تحدد مقدار ما سيحصل عليه المساهمون في حالة تصفيه الوحدة.

X5: إجمالي الموجودات / إجمالي المطلوبات

X6: حقوق المساهمين/ إجمالي الموجودات الثابتة. تقيس هذه النسبة مدى تغطية حقوق المساهمين للموجودات الثابتة، بإعتبار أن مصادر تمويل تلك الموجودات ينبغي أن تكون طويلة الأجل، كما تظهر مدى تمويل وإعتماد الوحدة على مصادر التمويل الداخلية المتمثلة بـ (رأس المال، الاحتياطيّات، الأرباح المحتجزة) في تمويل شراء الموجودات الثابتة (كافي، 2009: 277). فعلى سبيل المثال عندما تبلغ هذه النسبة 0.95 فهذا يعني أن المساهمين قد مولوا 95% من الأصول الثابتة للوحدة. أما نسبة الـ 5% المتبقية فقد تم تمويلها من قبل الدائنين. وهناك من يرى أن الانموذج يخدم أغراض تحليل الإئتمان في المصارف وله هدفان الأول تقويم مخاطر الإئتمان يستخدم لتقويم مخاطر الإئتمان من المصارف التجارية عند منح القروض للمشاريع الإقتصادية، والثاني تقويم الفشل المالي (ناجي، 2022: 26)، لغرض التأكد من قدرة المصرف على الإستمرارية في الحياة الإقتصادية ومدى امكانية الإستمرار بمزاولة نشاط مستقبلاً أي التأكد من مبدأ الإستمرارية (جخيور، 2021: 42). وأعتماًداً على درجة Z، تم تصنيف الوحدات الى خمس فئات للقدرة على الإستمرارية، كما هو موضح في الجدول (1) وكالاتي:



جدول (1) تقسيم الوحدات الى فئات بحسب درجة المخاطرة وفقاً لنموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z
الاولى	الوحدة غير معرضة لمخاطر الفشل والإفلاس	$Z > 25$
الثانية	إحتمال ضئيل للتعرض لمخاطر الفشل والإفلاس	$25 \geq Z > 20$
الثالثة	من الصعب التنبؤ بمخاطر الفشل والإفلاس	$20 \geq Z > 5$
الرابعة	الوحدة معرضة لمخاطر الفشل والإفلاس	$5 \geq Z > -5$
الخامسة	الوحدة معرضة لمخاطر الفشل والإفلاس بشكل كبير	$Z \leq -5$

المصدر: (Babela & Mohammed, 2016: 38)

3. اجراءات المدقق في تقييم إستمرارية الوحدة الاقتصادية

تتلخص اجراءات المدقق لتقييم الاستمرارية، في تحقيق الآتي:

1. الحصول على أدلة الاثبات المناسبة، والتوصل إلى استنتاجات، حول إستعمال إدارة الوحدة لأساس الاستمرارية عند إعداد التقارير المالية (IFAC, 2017: 546).
2. عندما يثار الشك بخصوص استمرار الوحدة في أعمالها. على المدقق تنفيذ الاتي (بوسمية، 2021: 38)، (جربوع، 2001: 90)..

أ. تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والربح وتوقعات الإدارة.

ب. فحص الأحداث المؤثرة على قدرة استمرارية الوحدة.

ج. قراءة محاضر اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين ومحاضر مجلس الإدارة و اللجان الهامة للتعرف على صعوبات التمويل الخاص بالوحدة الاقتصادية.

د. الاستفسار من المستشار القانوني للوحدة بخصوص الدعاوى المرفوعة على الوحدة والمطالبات المالية وإمكانية خسارة الوحدة لهذه الدعاوى من عدمه وتكلفة هذه الدعاوى على الوحدة الاقتصادية.

2. مناقشة الإدارة حول خطط تصفية الموجودات، والاقتراض أو إعادة هيكلة الديون، وتخفيض أو تأخير النفقات أو زيادة رأس المال.

3. فحص نظام المعلومات المحاسبي للوحدة للحصول على هذه المعلومات. فضلاً عن مقارنة البيانات المتوقعة لأحدث فترة سابقة مع النتائج التاريخية

4. أخذ المدقق في الحسبان الفترة التي استخدمتها الإدارة في عملية تقييم الإستمرارية، بموجب إطار إعداد القوائم المالية أو بموجب القوانين واللوائح، وإذا كانت تحدد مدة أطول، أو إذا تبين أن الإدارة استخدمت مدة أقل من 12 شهراً فعليه أن يطلب من الإدارة توسيع هذه المدة لتصبح 12 شهراً اعتباراً من تاريخ قائمة المركز المالي (Adela & Socol, 2010: 293).



5. إتخاذ قرار رفض التدقيق بسبب الشك في الاستمرارية، وعدم الرغبة في تدقيق وحدة تتجه نحو الإفلاس، أو قبول التدقيق وإصدار المدقق لرأيه المهني من خلال تقرير التدقيق. إذ يمكن ان يتضمن واحدة من الحالات الآتية (IFAC, 2017:614):

الرأي الأول: عدم ملائمة استعمال أساس الاستمرارية في المحاسبة.

الرأي الثاني: إجراء إفصاح كاف في القوائم المالية عند عدم التأكد الجوهري بالاستمرارية.

الرأي الثالث: عدم إجراء إفصاح كاف في القوائم المالية عن عدم التأكد الجوهري بالاستمرارية.

الرأي الرابع: عدم رغبة الإدارة في تقييم مدى قدرتها على الاستمرارية.

4. الجانب العملي من البحث

تعرض هذه الفقرة تحليلًا لاستمرارية المصارف العراقية موضوع البحث (مصرف الائتمان العراقي)، وتحديد الصعوبات المالية التي من الممكن ان تتعرض لها من خلال اعتماد انموذج Sherrod، بأعتماد القوائم المالية المنشورة للسنوات من 2017-2022.

4-1. مصرف الائتمان العراقي.

تأسس مصرف الائتمان العراقي سنة 1998 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل في 1998/10/14. في سنة 2005 شارك بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف، في سنة 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة اسهم مؤسسة التمويل الدولية. اظهرت نتائج تحليل جدول (2)، ان مصرف الائتمان العراقي لا يتعرض لمخاطر الفشل والإفلاس. إذ كانت جميع المؤشرات اكبر من 25 النسبة المعيارية للانموذج خلال السنوات 2017 الى 2022، بلغت اعلى نسبة للانموذج سنة 2017 (60)، ولكن في سنة 2022 انخفضت النسبة الى (20) مما يعني احتمال ضئيل لتعرض المصرف لعدم الاستمرارية



الجدول (2) تطبيق انموذج Sherrod في مصرف الائتمان العراقي لتقييم الاستمرارية (المبالغ بالملايين)

تطبيق أنموذج Sherrod							متغيرات الانموذج
2022	2021	2020	2019	2018	2017	معادلات المتغيرات	
7	254	279	227	313	310	راس المال	X1
406	466	527	522	497	476	العامل اجمالي الموجودات	
0.017	0.54	0.53	0.43	0.62	0.65	الناتج	
114	431	512	452	411	471	الموجودات	X2
107	177	233	225	184	152	المتداولة المطلوبات المتداولة	
1.06	2.44	2.19	1.77	2.86	3.09	الناتج	
299	288	293	297	313	315	حقوق	X3
406	466	527	522	497	476	المساهمين اجمالي الموجودات	
0.73	0.61	0.55	0.57	0.62	0.66	الناتج	
10	4-	3-	5-	5	6	صافي	X4
406	466	527	522	497	476	الربح بعد الضريبة اجمالي الموجودات	
0.024	0.008-	0.005-	0.009-	0.011	0.012	الناتج	
406	466	527	522	497	476	اجمالي	X5
107	177	233	225	184	161	الموجودات اجمالي المطلوبات	
3.79	2.63	2.26	2.32	2.70	2.95	الناتج	
299	288	293	297	313	315	حقوق	X6
9	10	10	8	4	2	المساهمين الموجودات الثابتة	
33.22	28.8	29.3	37.13	78.25	157	الناتج	
$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1 X6$							معادلة النموذج
20.73	39.151	36.19	31.55	49.74	60.65	الناتج النهائي	
احتمال ضئيل لتعرض المصرف لعدم الاستمرارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستمرارية	قرار المدقق حول تقييم إستمرارية المصرف محل التدقيق	

المصدر: إعداد الباحث.

**4-2. مصرف الشرق الأوسط.**

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة خاصة استناداً إلى قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات المرقمة (ش 5211/ في 1993/7/7 برأسمال اسمي مقداره (400) مليون دينار سدد منه (100) مليون دينار، بعد أن حصل المصرف على إجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بكتابه رقم (ص أ/د/4/491) في 1993/9/28 وفقاً لأحكام البنك المركزي العراقي النافذة حينذاك والمرقم (64) لسنة 1976 .

بأشر المصرف بممارسة أعماله عن طريق الفرع الرئيسي واستقبل الجمهور في يوم 1994/5/8 .

أظهرت نتائج تحليل جدول (3)، ان مصرف الشرق الأوسط من من الصعب التنبؤ بمخاطر الفشل والإفلاس. إذ كانت جميع المؤشرات اصغر من (20) خلال السنوات 2021 و2022 اصغر من النسبة المعيارية للإنموذج التي تبلغ (25)، بلغت اعلى نسبة للإنموذج سنة 2019 (27.86) واقل نسبة كانت لسنة 2018 (-38.54)



الجدول (3) تطبيق انموذج Sherrod في مصرف الشرق الاوسط لتقييم الاستثمارية (المبالغ بالملايين)

تطبيق أنموذج Sherrod							متغيرات الانموذج
2022	2021	2020	2019	2018	2017	معادلات المتغيرات	
171	141	170	174	173	179	راس المال العامل	X1
903	672	647	658	800	748	اجمالي الموجودات	
0.19	0.21	0.26	0.26	0.22	0.24	الناتج	
687	520	553	564	706	656	الموجودات المتداولة	X2
516	379	382	390	533	477	المطلوبات المتداولة	
1.33	1.37	1.45	1.45	1.32	1.38	الناتج	
262	259	264	267	267	270	حقوق المساهمين	X3
903	672	647	658	800	248	اجمالي الموجودات	
0.29	0.38	0.41	0.41	0.33	1.09	الناتج	
-	3	2-	78	2,295-	581-	صافي الربح بعد الضريبة	X4
903	672	647	658	800	748	اجمالي الموجودات	
0	0.004	0.003-	0.12	2.87-	0.77-	الناتج	
903	672	647	658	800	748	اجمالي الموجودات	X5
640	413	382	390	533	477	اجمالي المطلوبات	
1.41	1.63	1.69	1.69	1.50	1.57	الناتج	
262	259	264	267	267	270	حقوق المساهمين	X6
216	152	94	93	93	91	الموجودات الثابتة	
1.21	1.71	2.80	2.87	2.87	2.96	الناتج	
$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$							معادلة النموذج
18.03	19.44	21.15	27.86	38.54-	7.095	الناتج النهائي	
من الصعب التنبؤ بمخاطر الفشل والإفلاس	من الصعب التنبؤ بمخاطر الفشل والإفلاس	إحتمال ضئيل لتعرض المصرف لمخاطر عدم الاستثمارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستثمارية	المصرف معرض لمخاطر عدم الاستثمارية بشكل كبير	المصرف معرض لعدم الاستثمارية	قرار المدقق حول تقييم إستمرارية المصرف محل التدقيق	

المصدر: إعداد الباحث.



3-4. مصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية.

تأسس المصرف بتاريخ 13/3/2005 برأس مال قدره (50) مليار دينار عراقي كشركة مساهمة خاصة وفق أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الممارسة الأعمال المصرفية الشاملة، وتم إدراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 1/11/2006. ويلتزم المصرف في جميع معاملاته وعملياته بقانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015 وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أظهرت نتائج تحليل جدول (4)، أن مصرف كردستان لا يتعرض لمخاطر الفشل والإفلاس. إذ كانت جميع المؤشرات أكبر من 25 النسبة المعيارية للأنموذج خلال السنوات 2017 إلى 2022، بلغت أعلى نسبة للأنموذج سنة 2019 (50.297) وأقل نسبة كانت لسنة 2022 (26.69)

الجدول (4) تطبيق أنموذج Sherrod في مصرف كردستان لتقييم الاستمرارية (المبالغ بالملايين)

تطبيق أنموذج Sherrod							متغيرات الأنموذج
2022	2021	2020	2019	2018	2017	معدلات المتغيرات	
590	586	581	566	578	569	راس المال العامل	X1
1,541	1,416	1,445	1,245	1,262	1,067	اجمالي الموجودات	
0.38	0.41	0.40	0.45	0.46	0.53	الناتج	
1510	1383	1,412	1,210	1,225	1,026	الموجودات المتداولة	X2
920	797	831	643	646	457	المطلوبات المتداولة	
1.64	1.74	1.69	1.88	1.89	2.25	الناتج	
621	618	613	602	616	609	حقوق المساهمين	X3
1,541	1,416	1,445	1,245	1,262	1,067	اجمالي الموجودات	
0.40	0.44	0.42	0.48	0.49	0.57	الناتج	
5	2	10	2	7	41	صافي الربح بعد الضريبة	X4
1,541	1,416	1,445	1,245	1,262	1,067	اجمالي الموجودات	
0.003	0.002	0.01	0.001	0.01	0.04	الناتج	
1,541	1,416	1,445	1,245	1,262	1,067	اجمالي الموجودات	X5
920	797	831	643	646	457	المطلوبات	
1.68	1.78	1.74	1.94	1.95	2.33	الناتج	
621	618	613	602	616	609	حقوق المساهمين	X6



31	33	32	35	37	40	الموجودات الثابتة
20.03	18.72	19.16	17.2	16.65	15.23	الناتج
$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$						معادلة النموذج
26.69	28.22	27.684	50.297	30.75	36.374	الناتج النهائي
المصرف غير معرض لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرض لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرضة لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرض لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرض لمخاطر عدم الاستمرارية	المصرف غير معرض لمخاطر عدم الاستمرارية	قرار المدقق حول تقييم إستمرارية المصرف محل التدقيق

المصدر: إعداد الباحث.

5. الاستنتاجات والتوصيات

1-5. الاستنتاجات

1. تقع مسؤولية الإفصاح عن استمرارية الوحدة على عاتق الإدارة حيث يقوم المدقق بتقييم الاستمرارية لعدة أغراض منها قبول أو رفض عملية التدقيق.
2. يمكن للمدقق الخارجي واستنادا إلى نموذج Sherrod، تقييم الاستمرارية استنادا إلى مجموعة مؤشرات مالية من خلال الإجراءات التدقيقية والإشرافية ضمن النطاق المحدد.
3. هناك احتمال ضئيل لتعرض مصرف الائتمان العراقي لتقييم الاستمرارية لعدم الاستمرارية وتصميم المزيد من الاختبارات الجوهرية.
4. عند تطبيق نموذج Sherrod في مصرف الشرق الأوسط لتقييم الاستمرارية، لاحظ الباحث أن هناك صعوبة في التنبؤ بمخاطر الفشل والإفلاس، مما يستدعي اتخاذ قرار قبول أو رفض عملية التدقيق

5. عند تطبيق نموذج Sherrod في مصرف كوردستان لتقييم الاستمرارية، تبين للباحث عدم تعرض المصرف لمخاطر عدم الاستمرارية، مما يعني قبول عملية التدقيق وتصميم إجراءاته.

2-5. التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي توصل لها الباحث في المبحث السابق يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات هي كالاتي:

1. يجب على الإدارة أن تعزز من شفافية الإفصاح عن استمرارية الشركة باعتماد تقارير مفصلة توضح العوامل المؤثرة على الاستمرارية.
2. الاعتماد على نموذج Sherrod المبنية على القوائم المالية لأنها توضح استمرارية الوحدة.



3. على المدققين تحديد المؤشرات المالية الرئيسية المطلوب مراقبتها ومتابعة التركيز على أهمية تقييم الاستمرارية لما لها دور مهم في مساعدة المدقق على اتخاذ قرار قبول أو رفض عملية الفحص.

4. ينبغي معرفة ما هي مؤشرات الشك باستمرارية المؤدية إلى التعثر المالي لما له أهمية من تقييم استمرارية الوحدة في المستقبل القريب.

5. ضرورة إن تقدم الإدارة إلى المدقق إقرار بالاستمرارية قبل تاريخ تقرير المدقق الخارجي لأنها تعتبر أدلة يعتمد عليها المدقق في عملية اتخاذ قرار قبول أو رفض التدقيق وتصميم اختبارات التدقيق.

المصادر

1. الامين، ماهر عياش، (2016)، مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي 570، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 4.

2. المومني، منذر طلال، زياد مصطفى شويبات، (2008)، "قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك في العملاء"، المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 1، عمان، الأردن.

3. الدوغجي، علي حسين، (2003)، "مدى مسؤولية مراقب الحسابات في فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات"، مجلة دراسات المحاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 2 العدد 6، العراق.

4. خشارمة، حسين علي، (2007)، "الإفلاس في الشركات المساهمة العامة الأردنية - دراسة ميدانية"، مجلة مودة لدراسات والبحوث، جامعة مؤتة، المجلد 15، العدد 6، الأردن.

5. الجنابي، نسرین حسين حمزة، (2007)، "مسؤولية و دور مراقب الحسابات في الإفصاح عن احتمالات التعثر والفشل المالي في أداء الوحدات الاقتصادية"، معهد المحاسبين العرب القانونيين، العراق.

6. النعماني، علي سليمان، (2006)، "نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة في سوريا"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 83، سوريا.

7. بوسمية، حنان، (2021)، "دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار حسب المعيار الدولي للتدقيق 570"، مجلة ربحان للنشر العلمي، العدد 11، الجزائر.



8. إبراهيم، احمد كامل مطاوع، (2021)، "مدى ملائمة معيار المراجعة الدولي (570) المعدل لسنة 2015 لدعم أداء مراقبي الحسابات لمسؤولياتهم بشأن استمرارية في ظل تداعيات جائحة (COVID-19) /دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 3، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد.
9. طواهر، محمد التهامي، مسعود صديقي، (2005)، "المراجعة وتدقيق الحسابات - الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، الجزائر.
10. مطر محمد، موسى السويطي، (2008)، "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح" ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. الحمداني، رافعة ابراهيم، ياسين طه ياسين القطان، "إستخدام نموذج Sheerod للتنبؤ بالفشل المالي: درراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية في نينوى"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، العراق.
12. عبد العزيز،، غريب محمد محمد، (2021)، "معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة فيروس كورونا COVID-19"
13. الحسناوي، سالم صلال راهي، نوفل يحيى صاحب العذاري، (2021)، " اختبار التعثر المالي لشركات الاستثمار باستعمال التحليل التمييزي (نموذج Sherrod): دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية".
14. كريم، حسين صالح، (2015)، "دور اجراءات المدقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الاستمرارية بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي"، بحث مقدم الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية.
15. سلمان، محمد علوان، (2022)، " دور كشف التدفق النقدي في دعم رأي المدقق الخارجي حول استمرارية الوحدة استناداً لمعيار التدقيق الدولي (570)/ دراسة تطبيقية"، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير التقني في تقنيات المالية والمحاسبية.
16. الجنابي، حيدر عباس، (2019)، "التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2011-2016"، جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.



17. جخيور، زهراء قيس، (2021)، "دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر أعمال التدقيق/دراسة تطبيقية"، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير التقني في تقنيات المالية والمحاسبية.
18. ناجي، احمد مهدي، (2022)، "التنبؤ بالفشل المالي بإستعمال نسب قائمة التدفقات النقدية/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير التقني في تقنيات إدارة الاعمال.
19. شنوف، شعيب، (2012)، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي IFRS"، دار زهران للنشر والتوزيع.
20. كافي، مصطفى يوسف، (2009)، "بورصة الأوراق المالية"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
21. عباس، لنا عبد الرضا، (2018)، "الأفصاح عن معدل النمو المستدام وتأثيره في التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية"، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير التقني في تقنيات المالية والمحاسبية.
22. حليحل، جليلة عيدان و كريم، حسين صالح (2016): دور إجراءات المدقق الخارجي في بيان قدرة الشركات على الاستمرارية/ بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي. مجلة المحاسب، المجلد 23، العدد 45، ص. 136-162.
23. حسين ، هادي جاسم (2024) دور المدقق الخارجي في الحد من التحريفات الجوهرية وانعكاسها على تقرير مراقب الحسابات ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، العدد2.
24. البزوني ، سجاد جواد ، تقييم الأداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BANKOMETER دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق لعراق للأوراق المالية للمدة 2010 - 2021 ، رسالة ماجستير في جامعة البصرة.
25. محمود ، نبيل ابراهيم (2022) التحليل المالي باستخدام نموذج Sherrod دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة ، مجلة كلية المامون ، العدد 37.
26. Hauser, S., & Longo, D. (2022). Analysis of financial indicators to evaluate the external auditor according to the Sherrod model. Legfin Multidisciplinary Research Journal, 12(5), 114–130.



27. Babela Islam, Renas Mohammed, (2016) "Business Failure Prediction using Sherrord and Kida Models: Evidence from Banks Listed on Iraqi Stock Exchange (2011 - 2014)", Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ) Vol. 4, No. 2, September.
28. International Federation of Accountants (IFAC), (2017) Handbook of International Auditing, Assurance, and Ethics Pronouncements, International Publications
29. Shamria, A. A. A. J. Financial Failure and Predictability Using the Sherrod Model: An Applied and Analytical Study of the Babil Commercial Bank of the Iraqi Banking Sector. International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 8, Issue 11.
30. Brás, J. C., Pereira, R. F., Fonseca, M., Ribeiro, R., & Bianchi, I. S. (2024). Advances in auditing and business continuity: A study in financial companies. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 10(2), 100304.
31. Zinca, C. I. (2016). Measuring the value of internal audit in the banking industry. The Audit Financiar journal, 14(141), 1009-1009.
32. Shamria, A. A. A. J. Financial Failure and Predictability Using the Sherrod Model: An Applied and Analytical Study of the Babil Commercial Bank of the Iraqi Banking Sector. International Journal of Innovation, Creativity and Change. Volume 8, Issue 11.